نهضة مصر الصناعية

بقلم حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا

نشأت صناعاتنا الحديثة ، إلا ما ندر منها ، فى خلال الحرب الماضية وبعدها ، وخصوصا بعد إعلان استقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ . أما قبل ذلك فلم يكن فى بلادنا إلا بضع صناعات يصح أن تنعت بالكبرى ، وهى صناعات السكر والكحول والسجاير وحلج القطن والخزف ، وقليل من الصناعات المتوسطة والصغرى ، أهمها صناعات الزيت وضرب الأرز والغزل ونسج الحرير اليدوى والدباغة ، وهذه الصناعات كما يرى القارئ تتصل جميعا ، إلا واحدة أو اثنتين منها ، بالزراعة التى كانت ولا تزال وستظل عماد حياة البلاد .

أقول صناعاتنا الحديثة فلا أدخل فى عدادها ما كان فى البلاد منذ أقدم العصور وما فيها اليوم من حرف وصناعات يدوية يخطئها العد مما لا يخلو منه بلد من البلدان صناعيا كان أو زراعيا .

وعلى هذا فقد كنا قبل حرب سنة ١٩١٤ نصدر كل أو جل ما ننتجه من الخامات والمنتجات الزراعية الغذائية وغيرها ، ونستورد ما نحتاج إليه من السلع التامة الصنع ، بل كنا نصدر قمحنا ونستورد آلاف الأطنان من الدقيق .

ظلت البلاد إلى عشرين سنة خلت محتفظة بصبغتها الزراعية البحتة ، لا طوعا ، بل كرها ، مع إدراكها أن مستوى معيشة الفلاح أصبح لا يناسب تطور البيئة الاجتماعية التى تحيط به ولا يمكنه من مجاراة مطالبه المتزايدة بسبب هذا التطور ، وأن لا سبيل إلى تمكينه من ذلك إلا بتدبير مورد آخر من موارد الثروة القومية تدعم به الزراعة . وهذا فضلا عن أن الزراعة فى ذاتها أصبحت لا تكفى بتاتا للوفاء بحاجة الأهلين الذين يزداد عددهم ازديادا مطردا قلما نجد له مثيلا فى بلد آخر ، فقد بلغ عددهم خمسة أضعافه فى خلال قرن واحد ، فى حين لم يتسع نطاق الأراضى الصالحة للزراعة فى هذه المدة نفسها إلا بقدر الضعف ، وأنه لا بد لنا من تدبير سبيل الارتزاق لمن تضيق بهم الزراعة وفسح مجال العمل لشبابنا المثقفين الذين يزداد عددهم هم أيضا يوما عن يوم .

أدركنا كل ذلك فكان من الطبيعى أن نحول وجهنا شطر ميدان الصناعة، ذلك الميدان الذى كان فيه لمصر القدح المعلى فى العصور الخالية ، ولكننا اضطررنا إلى الاحتفاظ بصبغة بلادنا الزراعية كما قلت لأسباب ، فمن قائل إن نجاح الصناعة فى بلد من البلدان يتوقف على ما تحويه أرضها من الفحم والحديد ، ومن قائل إن الأيدى العاملة فى مصر يتعذر تدريبها على الأساليب الفنية الحديثة ، ومن قائل إن بلادنا تفتقر إلى رءوس الأموال التى يستطاع استثمارها فى وجوه صناعية ، إلى غير ذلك من الأسباب الوهمية التى أثبتت نهضتنا الصناعية بطلانها فيما بعد .

والحقيقة هى أن قعود مصر عن النزول إلى ميدان الصناعة كان يرجع إلى أسباب أخرى ليس هذا مقام الخوض فيها . وحسبنا أن نقول إن التعريفة الجمركية كان قوامها فيما سبق سياسة " الباب المفتوح " أى حرية التجارة المطلقة ، ومعنى هذا فتح الباب على مصراعيه للمصنوعات الأجنبية تجيئنا من كل حج فتغمر بها الأسواق ، وربما كان المستهلك يستفيد من هذه السياسة بسبب ما ينشأ عنها من تنافس بين البلدان التى تسعى لترويج سلعها فى مصر وبالتالى من رخص أثمانها . ولكن هذا الرخص بالذات مضافا إليه من ناحية أن الرسم الجمركى كان يسيرا وواحدا لجميع الأصناف دون تفرقة بينها ، ومن ناحية أخرى أن المصانع المصرية كانت تفرض على منتجاتها ضريبة تعادل ذلك الرسم ، كل هذا كان من شأنه طبعا أن يحول دون نهوض الصناعات القومية .

ثم قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ فألقت علينا درسا كان قاسيا ولكننا فهمناه فكان كالدواء المر يفيد منه المريض وإن لم يستسغه ، فقد انسدت أمام مصر سبل الإصدار والاستيراد وأدركنا نتيجة اتكالنا على مصدر واحد من مصادر الدخل، واعتمادنا على المصنوعات الأجنبية ولا سيما ما كان منها ضروريا أو لا غنى لنا عنه .

وكان من أثر هذه الحالة الجديدة التى فوجئنا بها أن احتلنا فى حدود مقدورنا على أن نستعيض عما كنا نستورده من الخارج بما نستطيع صنعه فى مصر ، وقد نجحنا فى ذلك بعض الشىء ولكن هذا النجاح كان مرجعه إلى سبب زائل هو الحرب ، حتى إذا ما رجعت الأمور إلى مجراها وأخذت السلع الأجنبية تنهال على أسواقنا وعادت المنافسة إلى الاحتدام وجدنا أنفسنا فى نفس الموقف الذى كنا فيه قبل قيام الحرب .

ولم يغب هذا الخطر عن أولياء الأمور فقرروا إنشاء لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ وهى اللجنة التى أسندت رياستها إلىّ ، وكان الغرض من إنشائها بحث التدابير المؤدية إلى

إيجاد توازن جديد لتصريف الحاصلات المصرية ، و إلى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية ، والقيام بالمباحث التى تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة فى مصر .

وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا مفصلا بعد فاتحة عهد النهضة الصناعية وان لم يتح لمصر أن تنهضها إلا منذ إعلان استقلالها فى سنة ١٩٢٢

كانت هذه الخطوة الأولى فى سبيل نهضتها الصناعية. أما الخطوة الثانية فكانت إنشاء الاتحاد المصرى للصناعات فى سنة ١٩٢٢ ، وقيامه بنشر الدعاية للصناعة القومية ، وتوجيهه نظر أولياء الأمور إلى ما فى نظامنا الاقتصادى عموما ونظامنا الصناعى على التخصيص من مواضع نقص وعيوب يجب تلافيها ، ومطالبته بتعديل التعريفة الجمركية ، و بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة تمهيدا لقيام صناعة البلاد على أسس تضمن لها الفلاح .

وأما الخطوة الثالثة فكانت قيام جماعة مصر وتوليها إنشاء شركات هذا البنك . وهى خطوة مباركة ضربت بها تلك الجماعة مثلا أعلى لصدق العزيمة وكان لها أبعد أثر فى شحذ الهمم وبث روح الإقدام على الصناعة .

وأما الخطوة الرابعة فهى ذلك الإصلاح الجمركى الذى تم فى سنة ١٩٣٠ وكان لاتحاد الصناعات نصيب كبير فى تحقيقه وهو الذى هيأ لصناعتنا الجو الصالح لنموها وازدهارها بفضل ما كفله لها من حماية معتدلة. ومع أن هذا الإصلاح مالى فى قوامه أكثر منه حمائيا بالمعنى الصحيح ، فقد كان له أعظم الأثر إن لم يكن الأثر كله فى قيام صناعتنا الحديثة التى نراها اليوم.

وأما الخطوة الخامسة فكانت إنشاء وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٥ ولا حاجة بنا إلى الافاضة فيما تبذله هذه الوزارة من جهود فى سبيل نصرة الصناعة القومية .

تمت هذه الخطوات الخمس فيما لا يزيد على عشرين سنة وفقت البلاد فى خلالها إلى إقامة مجموعة بديعة من الصناعات ما فتئت تكبر يوما بعد يوم . ولولا هذه الصناعات لكان موقفنا اليوم مما لا نحسد عليه فى وسط هذه الويلات التى تكتنف العالم والتى نحمد الله على أنه بفضل معونة حلفائنا لم يصبنا من أذاها شىء يذكر إلى جانب ما أصاب غيرنا من الأمم .

على أن ذلك ليس معناه أننا بلغنا الغاية من تقدمنا فى ميدان الصناعة فاننا ما زلنا فى مستهل هذا التقدم ، وعلينا أن ندخل على بلادنا الشىء الكثير من الصناعات الجديدة التى تفتقر إليها ، كما أن علينا أن ندعم أسس صناعاتنا القائمة خصوصا ما أنشئ منها فى خلال الحرب الحاضرة . وهذا لا يتأتى إلا بما تسديه الحكومة من معونة تقوم على سياسة رشيدة

متماسكة الأطراف، على أن تقصر هذه المعونة على الصناعات التى يرجى لها النجاح صيانة لها من العثار ومن عبث المنافسين متى وضعت الحرب أوزارها . ثم علينا أن نتوسع فى الانتاج ونحسن طرقه ونوعه وإن كنا قد بلغنا فى بعض الفروع مبلغا يدعو الى الإعجاب . وعلينا كذلك أن نزيد من وجوه الانتفاع بمنتجاتنا الزراعية وغيرها من ثرواتنا القومية ولا سيما استنباط القوة الكهربائية من مساقط خزان أسوان واستغلال مناجم الحديد .

ولبلوغ هذه الغايات نحتاج إلى الشيء الكثير من بذل التضحية والجهد ومن الإرشاد والمعونة من جانب الحكومة والتصافى بين عنصرى الانتاج الأساسيين أى العمل ورأس المال .

أما التضحية والجهد فقد أقنا الدليل بما فعلناه فى خلال العشرين سنة الماضية على أننا ندرك شأنهما وما علينا إلا أن نثابر فى بذلها . وأما الإرشاد فقد فكرنا فى إيجاد أداته وها هو معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية ينتظر حلول اليوم الذى يبرز فيه من حيز المشروع إلى حيز العمل الجدى .

وإنه لمن دواعى الأسف أن هذا المعهد لم يتح له حتى الآن أن يبدأ بعمله وأن تفوتنا معونته فى هذا الوقت الذى لم تشعر البلاد فى أى وقت مضى بما تشعر فيه من حاجتها إلى البحوث العلمية التى تكفل لإنتاجنا توجيها يتفق مع حاجات الحالة الحاضرة . وفى رأيى أن ما قد تختص به الحكومة هذا المعهد من المال هو أجدى النفقات العامة فى حاضر البلاد ومستقبلها .

وأما معونة الحكومة فكل ما نرجوه هو أن تعمل فى حدود استطاعتها على تسهيل مهمة المنتجين وعلى تفادى ما يمكن تفاديه من مصاعب تقوم فى وجوههم وتعرقل أعمالهم على نحو ما حدث فى خلال الأشهر الأخيرة مما لا يتسع له المقام .

وأما التصافى بين عنصرى الانتاج فهو أمر يتعلق أيضا بأولياء الأمور والسبيل إليه هو سلوك جادة الاعتدال فى وضع القوانين المتعلقة بشؤون العمل لكيلا تكون مثارا لمنازعات لا طائل فيها من شأنها أن تعود على العمال أنفسهم بالضرر وألا يكون من ورائها إثقال كاهل الصناعة بأعباء لا قبل لها بها .

كل هذه أمور ما برح الاتحاد المصرى للصناعات ينادى بها . وقد كان أول من طالب بسن القوانين الكفيلة بتحسين حال العمال وتنظيم علاقتهم بأصحاب الأعمال وتعيين ما لكل من الفريقين على الآخر من حقوق وواجبات لتستقيم الحال ويسود الوئام بينهما وتتضافر جهودهما فى سبيل خير البلاد .

وبمناسبة ذكر هذا الاتحاد الذى أفخر برياسته والذى لم أقتر عن العناية به منذ قيامه، أود أن أنوه بما كان له فى نهضتنا الصناعية من أثر بعيد سواء بفضل جهود أعضائه وما أدخلوه على البلاد من صناعات جديدة تضيق هذه الكلمة عن سردها، ومنها ما كان أكثر الناس تفاؤلا يشكون فى نجاحه عندنا، أو باتصاله الدائم بالأوساط الحكومية وتعاونه معها على ما فيه خير الصناعة وبالتالى على ما فيه خير البلاد عموما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

كذلك أود أن أذكر حقيقة ربما غابت عن الكثيرين وهى أن إنشاء هذا الاتحاد يرجع الفضل فيه مباشرة الى صاحب الجلالة المغفور له فؤاد الأول ، فقد فكر جلالته فى إنشائه فى سنة ١٩١٠ وتحدث فى شأنه وقتئذ الى نفر من أساطين الصناعة من مصريين ونزلاء فالتفوا حوله وشرعوا جميعا فى إعداد العدة لإخراج هذه الفكرة الى حيز العمل . ولكن ظروفا حالت دون ذلك فلم ينشأ الاتحاد الا فى سنة ١٩٢٢ ومن ثم أخذ فى القيام برسالته مؤمنا فيها بالغرض الذى أنشئ من اجله وهو خدمة الصناعة غير مفرق فى ذلك بين مصلحة عامل ومصلحة صاحب عمل .

فإذا كان للاتحاد نصيب فى نهضتنا الصناعية وتقدم صناعتنا وهو ما لا شك فيه فان الفضل فى ذلك يرجع الى جلالة مليكنا الراحل تغمده الله برحمته ورضوانه . والذى نرجو جميعا هو أن يتم لصناعتنا هذا التقدم ويبلغ ذراه فى عهد مليكنا المحبوب صاحب الجلالة فاروق الأول فإننا واثقون بأنه سيسير فى معاصرتها على غرار والده العظيم، بارك الله فى حياته وتولاه بعنايته وحفظه .

اسماعيل صدقى